التعريف بالديمقراطية والنقد الغربي لها

إعداد

الأستاذ الدكتور/ أحمد رمضان

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر

كلية أصول الدين بالمنصورة – قسم العقيدة والفلسفة

تم استلام البحث في ٢٠١٨/٤/٢٥ تم الموافقة على النشر في ٢٠١٨/٥/٢٥

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فالديمقراطية يدعيها أكثر المفكرين السياسيين في محاولة لإضفاء صفة الشرعية على الأفكار والمفاهيم التي يحملها كل تيار فكري. كما أصبحت أغلب الأنظمة المعاصرة تنادي بتطبيق الديمقراطية وتدعي أن منهجها السياسي ديمقراطي أو يقترب من المفهوم الديمقراطي للحكم، وذلك في محاولة لترسيخ السلطة، أو لإيجاد مشروعية جديدة، أو لإضفاء الشرعية على بعض الممارسات السياسية للنظام وتحقيق القبول الجماهيري لها.

وهذه الدراسة تعرفنا بالديمقراطية ونشأتها ، والنقد الذي وجه إلى الغرب إليها.

التعريف بالديمقراطية ونشأتها

أولاً: التعريف بالديمقراطية.

١ - معنى الديمقراطية:

الديمقراطية مصطلح يوناني مركب من لفظتين هما: (ديموس) أي الشعب، و (كراتوس) أي السلطة وبذلك ويكون معني الديمقراطية "حكم الشعب". ولقد ظهرت كلمة الديموقراطية لأول مرة في التاريخ في كتاب (تاريخ حرب البيلوبونيز) تأليف المؤرخ اليوناني (توسيديدس ٤٦٠-٤٠٠ قبل الميلاد) الذي نقل (بيريكلس) وهو يرثيه، قوله إن أثينا ديموقراطية نموذجية: "إن دستورنا لا ينقل القوانين عن الدول الأخرى، فنحن نموذج للآخرين... إن حكومتها (يقصد أثينا) ترعى الأغلبية إلا الأقلية... ولهذا تسمى ديموقراطية"[١].

يقول (صول. بادوفر): " الديموقراطية في جوهرها، نظام سياسي يستهدف غايات سياسية محددة، في مقدمتها الحرية السياسية "[٢].

- وعرف (لنكون) الديموقراطية بأنها "حكم الشعب بالشعب للشعب". وهذا التعريف يدخل في اعتباره كل العناصر اللازمة للديموقراطية... ففيه إشارة إلى طاعة الناس للحكومة، وإلى مشاركة الناس إيجابياً في تشكيل القرارات، وفيه إشارة إلى قمة مثل هذه القرارات في تحقيق الصالح العام للشعب. وعنصر التساوي في الالتزامات بين الجميع يتضمن التساوي في الواجبات بين كل المواطنين. وإتاحة الفرصة أمامهم لاتخاذ قرارات والاستمتاع بثمراتها هي اعتراف بتساوي الناس في الحقوق[٣].

---

[١] انظر: صول. ك. بادوفر. معنى الديموقراطية. ترجمة: جورج عزيز. دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع. القاهرة ١٩٦٧. ص٢٣.

[٢] انظر: نفس المصدر. ص١٥.

[٣] انظر: همايون كبير. العلم والديموقراطية والإسلام. ترجمة: عثمان نويه. مراجعة: د. محمد مصطفى حلمي. دار الهلال. (د. ت). ص٣٥.

- وحسب تعبير (توكفيل) الديمقراطية هي الحكم الذاتي، حيث يحكم المجتمع ذاته، ومن أجل مصالحه الخاصة. أما (لا سويل) فيحدد ثلاث خصائص للممارسة الديمقراطية:

١- المسئولية الذاتية، بمعنى عدم تركيز المسئولية.

٢- تشتيت السلطة، بمعنى عدم انفراد فرد أو جهة بسلطة اتخاذ القرار.

٣- الإنصاف وعدم المحاباة، بمعنى غياب الامتيازات والاستثناءات.

- ويتوسع (ماكس ليرنر) حين يقول: إن الديموقراطية في **المقام الأول** تعني الحريات المدنية والسياسية، وحماية حقوق الأغلبية والأقلية من خلال الضمانات الدستورية. وهي **ثانياً** ليست فقط سياسية، ولكن أيضاً اقتصادية. وهي **ثالثاً** تعني حكم الأغلبية عن طريق نواب يتم اختيارهم بالانتخاب. وهي **رابعاً**- وترتيباً على ما سبق- تعني حرية التغيير الاجتماعي بناءً على إرادة الأغلبية. **وخامساً** - وأخيراً- هي تعني الإحساس بكرامة ومسئولية الإنسان العادي، وقدرته على صياغة مصيره السياسي[٤].

- وإذا كانت الديموقراطية نظام، وهذا النظام هو حكم الشعب بالشعب للشعب. فهي أمر يخضع لاجتهاد الأفراد فيما يرونه مناسباً لظروفهم وأحوالهم. لهذا يقول (دليل بيرنز): الديموقراطية تجربة يستعان بها على توجيه العادات والطبائع البشرية المعتادة الوجهة الصالحة. فالديموقراطية وسيلة يستطيع بها عامة الناس رجالاً ونساءً أن يتفقوا فيما بينهم على أن يتعاونوا لتحقيق بعض الأغراض المشتركة. ولهذه الأغراض ما للوسائل من الأهمية، لأن لفظ (الديموقراطية) يقصد به المثل الأعلى للحكم. والحق أن الأحزاب السياسية والانتخاب والمناقشات التي تتخذ أساساً لسن القوانين . وغير هذه من الوسائل تقوم كلها على فرض أن المجتمع المتساوي الأفراد أمر مرغوب فيه. ومعنى هذا أن جميع الخطط التي تسير عليها الديموقراطية إنما هي وسائل لإيجاد مجتمع من الرجال والنساء والأطفال، لكل فرد من أفراده الحق في أن ينمي جميع مواهبه إلى

[٤] انظر: د. عبدالعزيز صقر. النقد الغربي للفكرة الديمقراطية. ص٢٤، ٢٥.

أقصى حد باتصاله مع غيره من الأفراد، وليس فيه واحد يسخر لمنفعة فرد آخر أو لمنفعة أية (أمة) أو (دولة) [٥].

- ثم يقول (دليل بيرنز): يجب أن نفرق في الديمقراطية بين المثل الأعلى (للديمقراطية) وبين نظم الحكم القائمة في بعض البلاد، والتي تسمى بهذا الاسم. فأما الديمقراطية من حيث هي مثل أعلى فهي الفكرة العاطفية التي ترمي إلى وجود مجتمع لم يخلق بعد يتساوى كل أفراده رجالاً ونساءً في حفظهم من نعم الحياة المتمدينة جميعاً، فلا يعتدى عليهم ولا يحكمون حكماً استبدادياً، ويتمتعون بحظ موفور من الثروة والراحة، فيستطيع كل منهم أن يجد في هذا المجتمع مجالاً حراً واسعاً لإظهار ما وهبه الله من كفايات[٦].

وإذاً فالديمقراطية من الوجهة العملية: نظام من نظم الحكم، تقوم السلطة العامة المنظمة فيه على اتفاق ملحوظ بين عدة طوائف مختلفة تريد أن تستخدم هذه السلطة لفائدتها. فهو اتفاق بينها على ألا تتقاتل إذا استطاعت كل منها أن تصل إلى هذه السلطة في وقت من الأوقات. وقد نظمت هذه الطوائف نفسها على هيئة أحزاب سياسية، منشؤها التقاليد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، والمميزات الاقتصادية والاجتماعية في بعضها كبريطانيا العظمى؛ وهي في البعض الآخر كفرنسا طوائف من السياسيين المحترفين. وتسعى كل طائفة من هذه الطوائف لكي تستعين بأكبر عدد مستطاع من الأفراد، وتحصل على أكبر عدد من أصواتهم. وتختلف هذه الطوائف بعضها عن بعض في تفاصيل السياسة التي يدعو إليها كل منها، ولكنها كلها تفترض أنها لا تقصد بما تعرضه وتدعوا إليه خيرها وحدها بل خير المجتمع، أي خير الأمة بصفة عامة[٧].

- وزيادة في الإيضاح إلى جانب ما سبق نجد الديمقراطية خليط من المذهب الفردي المدعوم بنظرية العقد الاجتماعي والمذهب الطبيعي الذي يقر للأفراد بحقوق طبيعية غير قابلة للانفصال عن أشخاصهم وأثر ذلك كله في انتقال السيادة

---

[٥] انظر: دليل بيرنز. الدمقراطية. ترجمه وعلق عليه: محمد بدران. لجنة التأليف والنشر. ١٩٣٨م. ص١١٦، ٤٥، ٤٦.

[٦] انظر: المصدر السابق . ص٣٦.

[٧] انظر: المصدر السابق. ص٤٤، ٤٥.

من الملوك حيث كانت مختلطة بأشخاصهم (لويس الرابع عشر - إلى الشعوب ممثلة في برلماناتها)، وصارت الديمقراطية علماً على هذا الخليط من النظام... تعني حكم الشعب ومن ثم بتقرير سيادة الشعب. وهي كذلك تقوم على مبدأ الشرعية وهو يعني سيادة القانون. وهي في الوقت نفسه تحفظ للأفراد حقوقهم وحرياتهم[٨].

الخلاصة:

أن الديمقراطية واقعة اجتماعية وعملية سياسية ذات أبعاد أساسية متمايزة، الآخر لتشكل في مجموعها بنية النسق الديمقراطي. وهذه الأبعاد هي:

أولاً: الديمقراطية نسق للقيم ويتمثل ذلك - بوجه عام- فيما ينطوي عليه منطوقها وتسعى ممارستها إلى تحقيقه من قيم ومثل عليا نبيلة من قبيل: الحرية، المساواة، التسامح، حقوق الإنسان، سيادة القانون، الاعتراف بالآخر، قبول التعددية والاختلاف الأيديولوجي، التداول السلمي للسلطة، المشاركة الشعبية، الاحتكام إلى الشعب والإذعان لإرادة المواطنين. إلخ.

ثانيا: الديمقراطية نمط لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والمجتمع: وهذا ما يتحقق عملياً من خلال منظومة القواعد القانونية، والبنى المؤسساتية، والإجراءات التنظيمية التي تحدد أساليب الممارسة السياسية، وتنظم العلاقة بين سلطات الدولة، وتكريس مستلزمات النظام الحزبي، وضوابط السلوك الانتخابي، ومحددات البناء البرلماني. الخ.

ثالثا: الديمقراطية أسلوب حياة للمجتمع: وهو ما تتجلى معالمه على نحو محسوس في سيادة قيم الديمقراطية، واستغراقها المجتمع برمته، وكفالة التزام توجهاتها المبدئية ومواجهتها السلوكية خلال فعاليات الحياة اليومية في الأسرة، المدرسة، الجامعة، الحزب، النقابة، النادي، وشتى منظمات المجتمع المدني على اتساع مناشطها وتنوعها[٩].

---

[٨] انظر: د. علي جريشة. الاتجاهات الفكرية المعاصرة. ص١٢٠، ١٢١.

[٩] انظر: د. السيد الزيات. الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي. مجلة الديمقراطية. السنة الأولى. العدد ٣. مركز الدراسات الاستراتيجية. جريدة الأهرام ٢٠٠١م.

٢-نشأة الديمقراطية:

لقد كان من أثر الثورة الفرنسية أن تكونت في غضون عام ١٧٩٣م نواد سياسية تضمنت أسماؤها كلمة (ديموقراطية) وكان أولها (الجمعية الديموقراطية) في بنسليفانيا. ولقد دافعت تلك (الجمعيات الديموقراطية) التي شكلت على غرار (نادي اليعقوبيين) في باريس، عن الثورة الفرنسية ضد الحاملين عليها، وعارضت الملكية والأرستقراطية وأشادت بالحرية، وحثت على المساواة بين البشر، ولقد عبر (جورج واشنطون) الذي شهر بتلك الجمعيات ذات مرة عن رأيه فيها قائلاً: " لا يمكن التفاهم مع المتعصبين لمبادئ الديموقراطية ". أما (جيفرسون) فقد دافع عن الديموقراطيين قائلاً إنهم (أصدقاء الحرية) والمناضلون في سبيل (حقوق الشعب). وفي الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٧٩٤م كتب إلى ماديسون يقول: " إن الغرض من تكوين (الجمعيات الديموقراطية) هو تعزيز المبدأ الديموقراطي الذي يستند إليه دستورنا، غير أن (الديموقراطية) ومشتقاتها ظلت غير مقبولة لدى الناس بوجه عام[١٠].

- وفي القرن التاسع عشر بدأت الديموقراطية الحديثة من خلال اختيار أغلبية الذكور الراشدين أعضاء الجمعية المنتخبة. وأصبح المقصود بكلمة (الشعب) هم الذكور الراشدين لا (أصحاب الأملاك) كما كان سابقاً قبل أوائل القرن التاسع عشر في أمريكا وفرنسا وانجلترا. واختيار الشعب لممثليه من الذكور لا يزال حتى الآن في فرنسا وسويسرا وغيرهما من الديمقراطيات. ولكن الأمم التي أصبحت أكثر من هذه إطاعة لحكم العقل والمنطق قد خولت النساء في وقتنا هذا نصيباً من السلطة السياسية، فمنحتهن أيضاً حق الانتخاب. ولم تحصل النساء في انجلترا على هذا الحق بأوسع معانيه إلا في عام ١٩٢٨م، ولم يحصلن عليه في بعض الديمقراطيات الأخرى إلا قبل ذلك ببضع سنين؛ وكان حصولهن عليه آخر أثر من آثار المثل الدمقراطية العليا في النظم السياسية. وبهذه الخطى التي خطاها فن الحكم وصلنا إلى الحالة القائمة الآن في شمال أوربا الغربي وأمريكا والمستعمرات البريطانية المستقلة. وكان من أثر هذه القوى الجديدة التي

[١٠] انظر: المصدر السابق. ص٣٥، ٣٦.

وجدت في ميدان السياسة، أن أخذت وظائف الدولة تتبدل عما كانت عليه من قبل[١١].

إن الروح الذي يسود الحياة الاجتماعية في فرنسا وأمريكا أكثر (ديمقراطية) منه في بريطانيا؛ ولكن ذلك لا يرجع إلى أثر التنظيم السياسي في تلك البلاد. فأما في فرنسا فهو من آثار التربية واتساع توزيع الملكية الفردية. وأما في أمريكا فسببه عدم وجود طبقة عليا ممتازة، وشعور المساواة بين هؤلاء (السابقين الأولين) من الأمريكيين، والأثر الذي بثته فيهم فئة قليلة من الرجال أمثال رؤسائهم الثلاثة (توماس جفرسن وأندروجكسون و أبراهام لنكولن). وليس أدل على قوة هذا الأثر مما كتبه (جفرسن) الذي ينتمي إلى طبقة الملاك الأرستقراطية، والذي عبر عن مبدأ الدمقراطية الأساسي بقوله: " الإنسان حيوان عاقل، يصون حقه ويمنعه عن الوقوع في الزلل قوى معتدلة يعهد بها إلى أشخاص يختارهم بنفسه، ويظلون قائمين بأداء واجبهم ما داموا خاضعين لإرادته "[١٢].

جاء في إعلان حقوق الإنسان الصادر في عام ١٧٨٩م، والذي أقرته الجمعية الوطنية في باريس، أن الجهل واحتقار حقوق الإنسان هما كل أسباب بؤس الشعب وفساد الحكم. وتنص المادة الأولى من هذه العقيدة الجديدة على أن الناس يولدون متساوين ويظلون أحراراً متساوين في الحقوق. وجاء في المادة الثانية أن الغرض الذي تقوم من أجله كل هيئة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان المقررة الطبيعية. وتقرر المادة الثالثة أن الأمة مصدر السيادة والسلطات جميعها، ومع أن المعاني المقصودة من ألفاظ (الحقوق) و (السيادة) و (الأمة) و (الملك) لم تكن واضحة كل الوضوح، فإن القوم قد خطوا خطوة جديدة من الوجهة العملية في إقامة سلطة الحكم على رضاء من لهم مصلحة مباشرة في الشؤون العامة، وبخاصة من كان لهم شيء من الملك. وبهذا أصبحت الديمقراطية كما نفهمها نحن حقيقة سياسية واقعية[١٣].

---

[١١] انظر: دليل بيرنز. الدمقراطية. ترجمه وعلق عليه: محمد بدران. ص١٦، ١٧.

[١٢] انظر: المصدر السابق. ص١٧، ١٨.

[١٣] انظر: دليل بيرنز. الدمقراطية. ترجمه وعلق عليه: محمد بدران. ص٢٠-٢٢.

ومع أن البرلمان البريطاني في كان يسيطر عليه كبار الملاك، وأن انتخاب النواب كان في الواقع مهزلة - كما يقول (دليل بيرنز) - يمثلها عدد قليل من الناس ورثوا هذا الحق أو ابتاعوه، وأن المسئولية الوزارية أمام الهيئة المنتخبة بالمعنى الذي نفهمه منها الآن لم يكن لها وجود. كذلك كانت الوظائف المدنية هبة يهبها النفر القليل الذي يسيطر على الحكومة، وكانت الرشوة متفشية في جميع الإدارات، ولكن الإنجليز والأمريكيين كانوا رغم هذا واضعي أساس الدمقراطية الحديثة. لقد كانت النظم التي تتألف منها طريقة الحكم الجديد نظماً إنجليزية كما كانت المثل العليا لهذا الحكم إنجليزية أيضاً، ولكن ما فهمه الفرنسيون من هذه النظم وتلك المثل كان له أكبر الأثر في البلاد الأخرى[١٤].

- ثم يقول (دليل بيرنز) يجب أن نفرق في الديمقراطية بين المثل الأعلى (للديمقراطية) وبين نظم الحكم القائمة في بعض البلاد، والتي تسمى بهذا الاسم. فأما الديمقراطية من حيث هي مثل أعلى فهي الفكرة العاطفية التي ترمي إلى وجود مجتمع لم يخلق بعد يتساوى كل أفراده رجالاً ونساءً في حظهم من نعم الحياة المتمدينة جميعها، فلا يعتدي عليهم ولا يحكمون حكماً استبدادياً، ويتمتعون بحظ موفور من الثروة والراحة، فيستطيع كل منهم أن يجد في هذا المجتمع مجالاً حراً واسعاً لإظهار ما وهبه الله من كفايات الأعلى يتطلب أيضاً وجود مجتمع يمده جميع أفراده بأفكارهم ومشاعرهم من تلقاء أنفسهم، ويقومون فيه كلهم بالأعمال العادية التي تحفظ ما بلغه من الرقي والمدنية[١٥].

وقد ارتبط هذا المثل الأعلى في القرن الثامن عشر بالدعوة إلى استخدام (العقل) وتغليبه على العقائد التقليدية التحكمية والعواطف أو الانفعالات (الحماسية)؛ ومعنى هذا أن المثل الديمقراطي الأعلى كان في مبدأ أمره مثلاً (فردياً) و (عقلياً) في آن واحد. أما الآن فإننا نعلم أن اجتماع الناس بعضهم ببعض طبيعة متأصلة في نفوسهم، لا تقل في قوتها عن طبيعة الانفراد أو الانفصال بينهم إن لم تزد عليها، وأن التفكير لا يقتصر على العد والحساب، ولا يمكن فصله عن العواطف بحال من الأحوال. ولهذا فإن المثل الأعلى للمجتمع المتساوي الأفراد في الوقت الحاضر لا يشترط في أفراده ما كان يتطلبه الناس عادة فيهم منذ قرن

---

[١٤] انظر: المصدر السابق. ص٢٢.

[١٥] انظر:المصدر السابق. ص٣٦، ٣٧.

من الزمان، ولكن لا يزال يفترض على الأقل أن كل فرد من أفراده رجلاً كان أو امرأة قد أوتي شيئاً من قوة العقل والاختيار من تلقاء نفسه، كما أوتي نصيباً من القدرة على الائتلاف مع زملائه. ولكن المثل الديمقراطي الأعلى يتطلب أن تزداد قدرة الناس على أن يستخدموا ما وهبهم الله من عقل وقوة اختيار وائتلاف[١٦].

- وكذلك يجب أن نلحظ في نشأة الدمقراطية الحديثة أنها هي الإطار المناسب للعناصر المتفاعلة في أوربا في ذلك الحين في ظل الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية القائمة في تلك الفترة من الزمان. حيث ترغب في الجمع بين الطبقتين الساعيتين إلى السلطة: إحداهما وهي الطبقة الرأسمالية تستولي على السلطان الحقيقي، والثانية وهي طبقة الشعب (العمال) تشارك - بقدر - في ذلك السلطان إلى جانب الشعارات التي وضعتها الماسونية اليهودية للثورة الفرنسية وهي: الحرية والإخاء والمساواة. والديمقراطية هي المنطلق الأنسب لهذه الشعارات، ومن ورائها يحقق اليهود ما يحلو لهم من أهداف. وأهمها حق المواطنة.

- وبعد نضال وكفاح استمر قرابة قرن من الزمان استقرت الديمقراطية في صورتها الحالية التي تراها في دول غرب أوربا وأمريكا، على اختلاف بينها في الجزئيات لا يؤثر في صورتها العامة ومبادئها الرئيسية.

- وكانت نقطتا الانطلاق في الحقيقة هما: **أولاً** وجوب إشراف الشعب على أعمال الحكومة، أي إلغاء (الحق الإلهي المقدس) وإخضاع الحكومة لرقابة الشعب على تصرفاتها، وفصل السلطات، وجعل الحكومة سلطة تنفيذية فحسب، لا سلطة تشريعية... **وثانياً:** إعطاء الشعب حقوقه (الإنسانية) التي حرم منها أكثر من ألف عام في ظل نظام الإقطاع[١٧].

- أسباب نشأة الديموقراطية:

توجد عدة أسباب أدت إلى نشأة الديموقراطية، وأهمها ما يلي:

---

[١٦] انظر: المصدر السابق. ص٣٨.

[١٧] انظر: محمد قطب. مذاهب فكرية معاصرة. ص١٨١

١- رغبة طائفة الملاك والتجار في أن يسيطروا على النظم التي يعيشون في كنفها، وشعور العدد الكبير من الناس أن مشيئة الحاكم وهواه أضر الأشياء بدافعي الضرائب. ولقد كانت هذه الحركة في بعض الأحيان بمثابة احتجاج على السيطرة الخارجية كما حدث في حرب الاستقلال التي أثارتها المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية. فلما نالت هذه الولايات استقلالها، أنشأت لنفسها حكومة ذات سيادة لا يرأسها ملك؛ وقائمة على أساس ديمقراطي، كما جاء في إعلان الاستقلال الصادر في عام ١٧٧٦م وفي الدستور الذي وضع عام ١٧٨٧م. وكانت الحكومة الفرنسية قد أعانت هذه الولايات المتحدة في نزاعها مع بريطانيا العظمى كما كان الكتاب الفرنسيون على علم بالنظرية البريطانية في الحقوق المدنية. ثم شبت في عام ١٧٨٩م ثورة في فرنسا انتهت بإعدام ملكها في عام ١٧٩٣م، وإعلان الجمهورية فيها وخروج هذه الأمة التي ظلت أكثر من قرن من الزمان تتولى زعامة المدنية الأوربية على مبادئ الحكم القديم التي كانت تقوم على سياستها الداخلية والخارجية. واستعمار الفرنسيون من الأمريكيين ما كانوا يرددونه في أقوالهم عن (حقوق الإنسان) و (سيادة الشعب)، ليعبروا به عن المبدأ الجديد الذي سيتخذونه قاعدة لنظام الحكم في بلادهم[١٨].

ويؤيد هذا (موريس دوفرجيه) في قوله: أن الديموقراطية الليبرالية تعمل ضمن إطار الرأسمالية التي تعني أن السلطة لا ترتبط فقط بالانتخابات - كما يدعي الإجرائيون - وإنما برجال المال والأعمال المسيطرين على الواقع السياسي والاقتصادي في الدولة؛ مما يؤكد أن الديموقراطيات الليبرالية هي (بلوتو ديموقراطيات) قائمة على سيطرة الأغنياء، وقدرتهم على توجيه دفة المجتمع، والتحكم في الانتخابات ونتائجها[١٩].

٢- أن الديموقراطية تحاول استخدام جميع مواهب أفراد الشعب العاديين لتقرير السياسة العامة. ولا يخفى أن معنى هذا العمل وجود مبدأ من نوع ما في

---

[١٨] انظر: دليل بيرنز. الدمقراطية. ترجمه وعلق عليه: محمد بدران. ص٢٠.

[١٩] انظر: موريس دوفرجيه. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى. ترجمة: جورج سعد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت ١٩٩٢م. ص١٦٣.

نفوس الديموقراطيين، معناه: أن عامة الناس ذوو كفايات لم تستخدم بعد، ولكنها يمكن إبرازها والانتفاع بها إذا أقيم للحكم نظام يمكن من هذا الانتفاع[٢٠].

وبذلك يكون من المفروض أن تعمل الديموقراطية على تنمية ملكات الإنسان وقدرته إلى أقصى حد ممكن. حيث أثبتت الدراسة العلمية إن النظام الديموقراطي يستهدف تنمية ملكات الإنسان وقدراته إلى أقصى حد ممكن في الوقت الذي تعمل الأنظمة الأخرى - وهي لا بد أن تكون استبدادية بمعنى ما من المعاني- على تدمير هذه الملكات. ولهذا يندر جداً أن تجد إبداعاً أو أصالة في المجتمعات التي تحكم حكماً دكتاتورياً أو تسلطياً يقتل مواهب الفرد، ويهدر إمكاناته ويدمر ملكاته، بل على العكس، لقد أثبتت الدراسات العلمية أن المواطن الحر ينتج كمية أكبر، ونوعية أفضل من الإنسان المستعبد.

يقول (آدم سميث) في كتابه الشهير (ثروة الأمم): " إن العامل الحر يفضل العبد في الإنتاج، لأن القهر يحجب نشاط الإنسان وذكاءه وإبداعه وعبودية الإنسان فيما يقول (ب. روسي ١٧٨٧- ١٨٤٨) تعطل مواهبه، وتقيد إرادته. ولا يقتصر ضررها على ميدان الأخلاق فحسب، بل يتعداه إلى الإضرار بالنظام الاقتصادي أيضا[٢١].

٣- أن الديموقراطية تعمل على تكوين صنف خاص من الأفراد وصفات (العقل والخلق) تنتج من دوافع اختيارية لإقامة نظم الحكم. ومن أجل الأفراد تقوم نظم الحكم كما تقوم من أجلهم أيضاً نظم الدين. ولما كان الناس لم يخلقوا لينتفع بهم حكامهم، ولا ليهيئوا سبيل المجد لأية هيئة من الهيئات دولة كانت أو أمة، فإن قيمة أي نظام من نظم الحكم تقاس بالمستوى العقلي والخلقي الذي يبلغه من يقوم بينهم؛ وليس في الناس - رجالهم ونسائهم - من لا يستطيع أن يبلغ أرقى درجات الكفاية الخلقية والعقلية.

- وخير وسيلة لاستخدام جميع مواهب الناس أن يفسح المجال لكل موهبة تظهر في أي فرد من الأفراد في كل وقت من الأوقات. ولا يفهم من هذا بطبيعة الحال أن الناس كلهم متساوون في مواهبهم أو أنهم يجب أن يكونوا متساوين فيها؛

---

[٢٠] انظر: دليل بيرنز. الدمقراطية. ترجه وعلق عليه: محمد بدران. ص٧٢.

[٢١] انظر: د. عبدالسلام الترمانيني. الرق ماضيه وحاضره. ص٢٠٩.

بل إن من الأسس التي يقوم عليها التعاون الديمقراطي وجود مواهب من أنواع مختلفة[٢٢].

-العلمانية والديمقراطية:

نظراً لأن العلمانية تشيع الحريات فهي تطبق الديمقراطية، لأن الديمقراطية تعطي الحق لجميع القوى السياسية والفكرية والاجتماعية والطبقية بحرية العمل بما في ذلك الانتخابات الدورية أو السنوية[٢٣].

- وقد أتت العلمانية بالديمقراطية في معظم الدول الأوربية، حيث حملت معها بشكل عام شرعيتها عندما جعلت من الحرية الفكرية والدينية والسياسية وسيلة لتوحيد الأمة وخلق المواطنة. وبقدر ما ساعد تكوين الأمة على النهوض الاقتصادي العام الفردي والحكومي في البلاد الأوربية تأكدت العلمانية كممارسة قانونية وديموقراطية وتحولت إلى فلسفة باطنة أو ظاهرة هي التي تسير الدولة الحديثة. وبهذا أصبحت الدولة الحديثة ملك مواطنيها الذين يقررون حسب الأغلبية وجهة سيرها وقوانينها، بما في ذلك ربما عودتها إلى دولة دينية من نوع جديد، أي دولة عرقية صافية[٢٤].

- ففي القرن السابع عشر اتجهت الديمقراطية في معظم الدول الأوربية، حيث قامت أرستقراطية (ويغ) في انجلترا، وهي مكونة من كبار ملاك الأرض المنحدرين من الأسر التي حاربت (الستيوارت) بتشجيع التجارة وفرض قانون الضرائب ثم بخلق البرلمان والسير نحو دولة دستورية. وقد بثت هذه الارستقراطية بالتحالف مع فئات كبار التجار والفئات الأخرى الحاكمة، وباسم ثورة ١٦٨٨ أفكار الحرية التي لم ينس (فولتير ولا منتسكيو) مديحها.

- وفي القرن الثامن عشر ارتبطت أفكار العلمانية بالديموقراطية نتيجة السياسة المطلقة التي اتبعتها الأرستقراطية الفرنسية بقيادة أسرة البوربون منذ

---

[٢٢] انظر: دليل بيرنز. الدمقراطية. ترجمه وعلق عليه: محمد بدران. ص٧٢، ٧٣.

[٢٣] انظر: سامي فرج علي. مناقشات. الإسلام والحداثة. دار الساقي. لندن ١٩٩٠م. ص٢٨٥.

[٢٤] انظر: د. برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ص٦٦.

القرن الثامن عشر. وهنا جاءت الديمقراطية كثورة سياسية لتتوج التحديث العلماني للدولة الذي بدأت به الأرستقراطية ذاتها قبل أن تتراجع عنه[٢٥].

- وقد أكد (كرن شيلدز) على أن الديمقراطية في حقيقتها نظام سياسي علماني. فالدين لا علاقة له بالديمقراطية، فهو يعد مسألة فردية خاصة لا علاقة له بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالديمقراطي يمكن أن يكون بروتستانتياً أو يهودياً أو ملحداً أو مؤمناً... ثم يقول: إن الديمقراطية مذهب (محايد) يتمثل في مجموعة من المعتقدات العلمانية الصرفة. فالمفهومات الديمقراطية لا ترتبط بالبواعث الدينية أو المضادة للدين وأي نزاع بين الدين والسياسة الديمقراطية يمكن أن يحدث فقط عند إقحام التعاليم الدينية في الشئون السياسية. والديمقراطي - نظراً لمعتقداته السياسية- لا يقبل ولا يرفض أي تعاليم دينية[٢٦].

وبهذا يتضح لنا أن العلمانية تظهر كفلسفة للديمقراطية وللتحديث السياسي الذي يتيح لأفراد من جميع الأديان الاشتراك المتساوي في السلطة والحكم والثقافة والاقتصاد[٢٧].

ثانياً: النقد الغربي للديموقراطية

لقد وجه الفكر الغربي للديمقراطية الغربية عدة انتقادات أهمها:

١- الديمقراطية تؤدي إلى طغيان الأغلبية: إن سوء استخدام الأغلبية للسلطة لا يمكن إنكاره في ظل الديموقراطيات المعاصرة التي تمارس الطغيان ضد الأقليات. ولا شك أن الديموقراطية الغربية - من الناحية النظرية - تستمد قوتها وجاذبيتها من تلك المفردات الإيجابية التي تضمنها عملية التعريف من قبيل الحرية والكرامة والحقوق والضمانات... وأمثالها. ولا شك أيضاً أن التطبيق الديموقراطي المثالي يؤدي إلى ارتقاء مستوى التعليم، وتحسين الكرامة الإنسانية؛ بحيث تصبح الحياة أكثر تحضراً. ولكن هل سلكت الديموقراطية الغربية طريق الصواب، وتمخضت

---

[٢٥] انظر: المرجع السابق. ص٦١، ٦٢.

[٢٦] انظر: د. محمد أحمد المفتي. نقض الجذورالفكرية للديمقراطية الغربية. ص٢٤.

[٢٧] انظر: د. برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ص٢٠.

عن احترام الكرامة الإنسانية، وضمان التعليم، وتوفير حياة كريمة ومتحضرة لمواطنيها؟ - **ففي فرنسا** لا يسمح بإقناع أي قوى دينية غير كاثوليكية، وتدخل الحكومات في صراعات سياسية وعدوانية مع أي قوى دينية تختلف عقيدتها عن عقيدة الأغلبية، مثلما حدث مع اليعاقبة في القرن التاسع عشر، ومثلما يحدث مع القوى الإسلامية ابتداءً من الربع الأخير من القرن العشرين، وحتى هذه اللحظة[٢٨].

- **وفي بريطانيا** حيث ترتبط الشرعية السياسية بالشرعية الدينية، ترتبط الحقوق المدنية بالانتماء الديني، ويحتل غير الأنجليكان من المواطنين البريطانيين مرتبة أدنى، ويحصلون على حقوق مدنية أقل مما يحصل عليه المواطنون من القطاع الأنجليكاني. ومن ذلك أن بعض الوظائف لا تزال قاصرة على الأنجليكان من أتباع كنيسة إنجلترا ومحظورة على غيرهم، مثل وظيفة رئيس القضاة، والقس العام في القوات المسلحة، وبعض عمداء الكليات وأساتذة اللاهوت، كما أن المدارس والمعاهد والكليات الكنسية جميعاً قاصرة على الأنجليكان، كما أن المدارس الثانوية كلها أنجليكانية، ولا يسمح مطلقاً بممارسة أي عبادة غير أنجليكانية في دور العبادة الملحقة بالمدارس والكليات، وبصفة خاصة في أكسفورد وكمبردج.

بل والمدقق في قسم الإعلان عن الوظائف الخالية في الصحف البريطانية يكتشف كيف أن معظم الوظائف في مجال البحوث والدراسات الدينية هي فقط لأتباع الديانة الأنجليكانية. وفي الواقع فإن الالتحاق بأي عمل آخر في بريطانيا بالنسبة لأتباع أي مذهب غير أنجليكاني لا تزال تقف أمامه عوائق كبيرة؛ في إطار يغلب عليه الشعور بالتميز والتفوق من جانب الأنجليكان، الذين يعتقدون وحدهم أنهم (شعب الله المختار). والحقيقة أن كنيسة إنجلترا لها تاريخ طويل في اضطهاد معارضيها في المذهب، وهو الاضطهاد الذي تمارسه الدولة باسم الكنيسة، فأين الديموقراطية في ظل هذا التصور وتلك الممارسات[٢٩].

---

[٢٨] انظر: د. عبدالعزيز صقر. الدين والدولة في الواقع الغربي. ١٩٩٥م. ص٧٥.

[٢٩] انظر: د. عبدالعزيز صقر. النقد الغربي للفكرة الديموقراطية. ص٢٥، ٢٦.

- **وفي إيطاليا** فإن الكثلكة تأتي دائماً قبل الديموقراطية، ولا موضع للحديث عن الديموقراطية إذا تعلق الأمر بإقصاء الوصاية الكنسية على الحياة السياسية، وحتى لو أدى ذلك إلى مصادرة ملايين الأصوات التي يدلي بها الناخبون لصالح حزب يعارض القيم الكاثوليكية، بل وحتى لو تطلب الأمر التحالف مع قوى أجنبية من خارج إيطاليا، لمنع وصول أي قوى غير كاثوليكية إلى السلطة في إيطاليا. ولعل هذا يفسر لماذا ظل الحزب الديموقراطي المسيحي - (الحزب الشعبي فيما بعد) الذي تدعمه الكنيسة - يسيطر على الحياة السياسية في إيطاليا؛ حتى في تلك الفترات التي فشل فيها في قيادة البلاد، وفي حل الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي واجهت إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، ولماذا كان الحزب الشيوعي الإيطالي (الديموقراطي اليساري فيما بعد) - الذي كان يحتل المرتبة الثانية كأكبر حزب إيطالي - يحرم من الوصول إلى السلطة؛ رغم التفويض الشعبي، وملايين الأصوات الانتخابية، ورغم ما كان يقدمه من ضمانات لتحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، هذا في الوقت الذي كان يسمح فيه لأحزاب صغيرة لا تمثل قطاعات عريضة من الرأي العام الإيطالي بالاشتراك في الحكم، كالحزب الجمهوري، والليبرالي، والاشتراكي الديموقراطي؛ لمجرد أنها لا ترفض تلك الوصاية التي فرضتها الكنيسة الكاثوليكية على الحياة السياسية؛ وذلك الارتباط بين الشرعية السياسية والشرعية الدينية في إيطاليا أيضاً[٣٠].

- **وفي ألمانيا** تخبو الديموقراطية أمام الألمانية، والحقوق المدنية أمام الاستعلاء الآري، وحقوق الأقليات الدينية أمام طغيان الأغلبية المسيحية. فهناك توحد بين المسيحية والألمانية، واعتقاد بأن المسيحي وحده هو الذي يستطيع أن يكون ألمانياً، وأن أتباع الديانات الأخرى قد يمكنهم الانتماء إلى الدولة الألمانية، والتجنس بجنسيتها، ولكن لا يمكنهم أن يستوعبوا في الأمة الألمانية. هذا الشعور بالتفوق العنصري والاستعلاء الديني يتعارض كلية مع الفكرة الديموقراطية، ولا يقود إلى ممارسة ديموقراطية سليمة. فرجال الدين المسيحيون يعينون في المجالس والجمعيات التشريعية؛ والأحزاب السياسية المسيحية تكاد تحتكر السلطة، وتعبر دائماً عن مصالح الأغلبية المسيحية وحدها (الحزب الديموقراطي

[٣٠] انظر: المرجع السابق. ص٢٦.

- حزب الوسط الكاثوليكي- الحزب المسيحي الاجتماعي - الحزب المسيحي الاشتراكي - الحزب الاشتراكي الديموقراطي البروتستانتي) [٣١].

- **وفي أسبانيا** يعلن الدستور - في تحد صريح للمفهوم الديموقراطي للحكم - أن أسبانيا دولة كاثوليكية، وأن حق الانتخاب محصور في الأسبان الكاثوليك. وكما تحتفظ الكنيسة ببعض النفوذ والامتيازات في مجال الحياة السياسية؛ بموجب اتفاق عقد بين أسبانيا والفاتيكان. وتكاد الفلسفة والتعاليم الكاثوليكية - وليست الفلسفة والتعاليم الديموقراطية - تغلف الطابع الاجتماعي للدولة، وترفض الحكومة مطالب أغلبية السكان في إقليم الباسك وإقليم قطلونية بالانفصال، وتحول دون تمتع سكان الإقليمين بحرية الاجتماع والمناقشة وتقرير المصير.

وكل ذلك يبدو طبيعيا في دولة سارعت منذ اللحظة الأولى بإعلان رفضها لمبادئ الثورة الفرنسية، ونظرت بكل ازدراء لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وبالنسبة لها لم تكن مبادئ حقوق الإنسان تعني شيئاً ذا وزن أمام مبادئ الكاثوليكية ومقام البابوية[٣٢].

- وعلى الرغم من ادعاء باقي الحكومات الغربية إيمانها بالفكرة الديموقراطية التي تفرض: تداول السلطة، وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس، والحقوق المتساوية للأغلبية والأقلية، وعدم الانتقاص من حقوق الأقليات، فإن واقع سائر الدول التي تنتمي إلى الإطار الحضاري الغربي يؤكد تعصب وطغيان الأغلبية في هذه الدول، وحرصها على إصدار القرارات والقوانين، ودعم الممارسات التي من شأنها أن تنقص من حقوق الأقليات، وتحول دون استيلائها على السلطة، أو حتى المشاركة فيها: **ففي النرويج**: - حيث الأغلبية الكبيرة من البروتستانت - يجب أن يكون الملك ونصف عدد الوزراء على الأقل من أتباع (لوثر).

- **وفي سويسرا** أيضاً التي يدين معظم سكانها بالعقيدة البروتستانتية، يتضمن الدستور كل الاحتياطات والقيود التي تحول دون نمو سلطة رجال الدين

---

[٣١] انظر: المرجع السابق . ص٢٦، ٢٧.

[٣٢] انظر: فشر. تاريخ أوروبا في العصر الحديث. تعريب: أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع. ١٩٤٦م. ص٨٦-٨٨.

الكاثوليك، ودون إجابة كل مطالب الأقلية الكاثوليكية التي تشكل ما يقارب ٤٠% من الشعب السويسري، بل والتي تشكل أغلبية سكانية في بعض الولايات، كما يمارس الدستور الاضطهاد ضد بعض الطوائف البروتستانتية التي تختلف مع مذهب الأغلبية؛ مثل تحريم تكوين جمعيات للجزويت[٣٣].

وتكتظ هذه الدول وغيرها بالأحزاب المسيحية ذات الصلة بالكنيسة والقيم الدينية، والتي تمارس الاضطهاد وفرض التصورات الدينية على الأقليات، وهل يخفى على أحد ما يقوم به الحزب الجمهوري وجماعة المحافظين البروتستانت الأمريكيين من فرض تصورهما للقيم والأخلاقيات والأنماط السلوكية على كل الأمريكيين، واستخدام سلطة الدولة في فرض هذا التصور.

٢ـ الديموقراطية تؤدي إلى انتشار الجهل:

ومن جانب آخر فقد أظهرت الشواهد أن الكثرة الحاكمة ـ كما توقع فلاسفة اليونان ـ يغلب عليها الغباء وقلة المعرفة، والجموح بشكل يؤثر بالسلب على عملية اتخاذ القرار السليم. فليس هناك سبب معقول يبرر الحرب العالمية الأولى، ولا ملايين الضحايا الذين قتلوا وجرحوا فيها. وهل هناك سبب لكل القتل والدمار الذي وقع ـ ولا يزال ـ في أفغانستان والعراق؟ ، وهل شهدت الإنسانية جموحاً وسفاهة أكثر من تلك التي تمخضت عنها الممارسات الخارجية للديموقراطية الغربية في فلسطين ولبنان، والعراق والصومال وأفغانستان، ومن قبل في فيتنام واليابان وجنوب أفريقيا (العنصرية) [٣٤].

وهل شهد العالم دماراً وخراباً كالذي خلفته الحربان العالميتان الأولى والثانية، وغيرهما بين الديموقراطيات الغربية؟ ، وهل نستطيع أن نجد في صفحات التاريخ الإنساني ـ غير الديمقراطي ـ ما يشير إلى تدني مستوى الحكام والمشرعين إلى هذه الدرجة التي نشهدها في التقاليد الديموقراطية المعاصرة.

وإذا كانت السلطة بطبيعتها مفسدة لأصحابها ومتدلية بهم دوماً إلى التعسف، فما حال أصحاب السلطة في النظم الديموقراطية، وهم في الأساس

---

[٣٣] انظر: ميشيل ستيوارت. نظم الحكم الحديثة. ترجمة: أحمد كامل. ١٩٦٢م. ص١٩٤– ٢٠٧.

[٣٤] انظر: مصطفى الدباغ. امبراطورية تطفو على سطح الإرهاب. ٢٠٠٤م. ص٤٣.

(انتهازيون مجمعون في مجالس برلمانات تتسلط باسم كائن خيالي لا وجود له هو (الأمة)، وتدعي أنها إنما تعبر عن إرادته، ومن ثم تنطلق في تسلطها من غير قيد أو مسئولية؛ تبعاً لضياع المسئولية بتعدد المسئولين، وتعتبر نفسها الممثل الوحيد لسلطة الشعب والمصدر الأوحد للقانون، الذي لا يملك (الرعايا) إلا طاعته والانصياع له. وهكذا انتهى الأمر إلى طاغية رهيب بمئات الرؤوس كبديل لطاغية برأس واحد) [٣٥]، أو على حد تعبير أرسطو في وصفه المتقدم للنظام الديموقراطي: (حكم طغياني مقسم على عدة أفراد).

٣- الديموقراطية واجهة مزيفة لحكم القلة:

ومن جانب ثالث، نجد من الناحية الواقعية لا تستطيع الكثرة أن تحكم، ولذلك فالحقيقة أنه في كل حالات الديموقراطية القلة هي التي تحكم، وكما قال (روسو) في (العقد الاجتماعي): إنه لا يمكن تصور أن الكثرة تحكم والقلة تحكم. إن هناك دائماً قلة مؤهلة للحكم، وتملك المهارات اللازمة. فإذا نظرنا إلى وظيفة الحكم في الواقع الغربي نجد أن قلة من محترفي العمل السياسي هي التي تضطلع بها، وأن عامة الشعب بعيدة تماماً عن سدة الحكم، وأقصى ما يمكنها عمله هو التوجه إلى صناديق الانتخابات مرة كل عدة سنوات؛ كإجراء لإضفاء الشرعية على حكم الأقلية. ولو أحصينا متعاطي السياسة في الديمقراطيات الغربية ما وجدنا نسبتهم تتجاوز جزءاً صغيراً من واحد في الألف من عامة الشعب.

هذه القلة - سواءً كانت في الحكومة أو المجالس النيابية - تنفرد بعملية الحكم، وتنقطع صلتها بالناخبين بمجرد انتهاء عملية التصويت. فأين حكم الأغلبية في ذلك؟ كما أن ارتكاز هذه الأقلية في تبرير طغيانها واستبدادها إلى واجهات كالديمقراطية، وسلطة الشعب، والإرادة العامة وغيرها لا يختلف في كثير عن الواجهات التي عليها الاستبداد القديم من قبيل الحق الإلهي والنبالة وغيرها، أو واجهات النظم الشمولية، الشيوعية الفاشية والنازية، مثل: سيادة الشعب والاشتراكية الاجتماعية... وغيرها. فالاستبداد هو الاستبداد، مهما اختلف سنده وطريقة ممارسته، وعدد الذين يمارسونه[٣٦].

---

[٣٥] انظر: د. طه بدوي. النظرية السياسية. ص١٢٣.

[٣٦] انظر: د. عبدالعزيز صقر. النقد الغربي للفكرة الديموقراطية. ص٢٧، ٢٨.

٤- أن الديموقراطية الغربية يغلب عليها روح القوة والمصلحة:

إن روح القوة والمصلحة هي جوهر الديمقراطية. يقول الرئيس الأمريكي (إيزنهاور) في رسالته إلى الشعب بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٠م: إن الذي يربطنا بكل الشعوب مثالاً شريفاً أعلى ولكنه الحاجة؛ فكل مقدرتنا المادية تحتاج في العالم إلى أسواق لتصريف الفائض من إنتاجنا الزراعي والصناعي[٣٧].

هذه الروح كفيلة بأن تقود على المدى البعيد إلى مرحلة من صراع الفرد والسلطة تعقب مرحلة استلاب الفرد للسلطة، وذلك عندما يتفاقم الظلم الاجتماعي المقنع إلى درجة يخلع معها القناع. فنسبة الذين يتمتعون بفرصة العيش مقابل المحرومين في الديمقراطيات الغربية وهي السدس كما ذكره (جان مورانج) حرية بأن تتناقض باستمرار. وموجة الاضطرابات الاجتماعية التي أوشكت أن تلتهب في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس (جورج بوش)، وحركة الفلاحين التي نشبت في المكسيك قبل سنوات هما نذيراً خطر اجتماعي وسياسي يتهدد الديمقراطية الغربية من داخلها. وبالقمع لا بالأسلوب الديمقراطي انتهت الحركتان فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت القوات المسلحة لقمع تمرد السود، والحكومة المكسيكية استخدمت سلاح الجو لقمع تمرد الفلاحين. وهكذا فإن العالم الحر يسعى لإفناء غيره، بينما جرثومة الفناء الحتمي تنمو ببطء في داخله وتفرغه من قوته. ولا بد من أن نلحظ أن مستقبل هذا الصراع سيؤدي إلى حتمية الانهيار التدريجي لهذه الديكتاتورية الدولية المقنعة[٣٨].

ويؤكد هذا (موريس دوفرجيه) في قوله: أن الديمقراطية الليبرالية تعمل ضمن إطار الرأسمالية التي تعني أن السلطة لا ترتبط فقط بالانتخابات - كما يدعي الإجرائيون - وإنما برجال المال والأعمال المسيطرين على الواقع السياسي والاقتصادي في الدولة؛ مما يؤكد أن الديمقراطيات الليبرالية هي (بلوتو

---

[٣٧] انظر: عبدالهادي عباس. حقوق الإنسان. ص١٧٤.

[٣٨] انظر: د. أحمد باسل نور الدين الرفاعي. الديمقراطية الليبرالية وأزمة حقوق الإنسان. مجلة الحقوق. العدد ٢. السنة الخامسة والعشرون. ربيع الأول ١٤٢٢هـ – يونيو ٢٠٠١م. ص٣٥٤.

ديمقراطيات) قائمة على سيطرة الأغنياء، وقدرتهم على توجيه دفة المجتمع، والتحكم في الانتخابات ونتائجها[٣٩].

٥- الديمقراطية وهم (خيال):

من الناحية الواقعية نجد الكثرة لا تستطيع أن تحكم، فإن قلة من محترفي العمل السياسي في أوروبا هي التي تضطلع بها، وعامة الشعب بعيدة تماماً عن سدة الحكم. ولذلك بدت الديمقراطية للكثيرين من المفكرين الغربيين كمجرد وهم وخيال. وهذا ما انتهت إليه كتابات (باريتو) في مؤلفيه الشهيرين the Mind and Society (١٩٣٥)، Sociology، و (ثورمان أرنولد) في كتابيه Symbols of Government (١٩٣٥)، The Folklore of Capitalism (١٩٣٧)، وكذلك Mosca في كتابه The Ruling Class (١٩٣٩). عن أبعاد هذه الأزمة في التطبيق الديمقراطي؛ راصداً العديد من مظاهر (انحطاط) الممارسة الديمقراطية الغربية في مختلف صورها وتطبيقاتها[٤٠].

وتوجد شواهد عديدة تبرهن على أن الديمقراطية - في النظرية وفي التطبيق - لم تعبر عن حقيقة الإدراك أو الواقع السياسي الغربي وأنها ومنذ عرفت وحتى هذه اللحظة لم ترق إلى مستوى المثالية في التنظير، أو الاستمرارية والمصداقية في التطبيق، وأنها كانت ولاتزال موضع تساؤل ومناقشة، وتكتنفها العديد من المشكلات، الأمر الذي يدعو للحيطة والحذر من جانب أولئك الذين يصرون على استيراد الحلول الغربية، ويعتقدون - على خلاف أنفسهم - أنها تعبير عن المثالية والكمال. فالنصوص والشواهد تؤكد تعرض الديمقراطية كقيمة وكنظام للحكم للنقد، بعدما قاد تطبيقها إلى طغيان الأكثرية، واستقطاب أقليات انتهازية وصولية في دوائر صنع القرار، وظهور طبقة من الحكام تتسم بالجهل، وسرعان ما تتدلى إلى الفساد والطغيان، وممارسة (أحط النشاطات الذهنية)؛ على حد تعبير الفيلسوف (Alain) في مؤلفه المنشور عام ١٩٢٥م بعنوان (عناصر الفكر الراديكالي) [٤١].

---

[٣٩] انظر: موريس دوفرجيه. المؤسسات السياسية والقانون الدستوري. ترجمة: جورج سعد. ص١٦٣.

[٤٠] انظر: د. عبدالعزيز صقر. النقد الغربي للفكرة الديمقراطية. ص٢٨، ٢٩.

[٤١] انظر: طه بدوي. النظرية السياسية. ص١٣٠.

٦- الديمقراطية الغربية تقوم على صراع (تصادم):

يقول الدكتور/أحمد باسل نور الدين الرفاعي: أن الديمقراطية تقوم على تصادم جوهري بين الدولة وبين حقوق الإنسان، كما يوجد تصادم جوهري بين الدولة وبين القانون؛ وهو تصادم لا يوجد له علاج ، لأن علته كامنة في البيئة الأساسية للدولة؛ بل هو سائر نحو التفاهم بحتمية لا تقاوم.

ونتائج هذا التصادم على الصعيد الوطني تختلف عن نتائجه على الصعيد الدولي.

- أما على (الصعيد الوطني) أي داخل الديمقراطيات الليبرالية الغربية نفسها فإن قضية حقوق الإنسان قد حسمت، من خلال ما يسمى دولة القانون والمؤسسات التي نهضت على حساب حقوق الإنسان الأصلية؛ الدولة هناك احتوت الإنسان بوصفه كائناً روحياً واحتوت معه القانون وقدمت له مقابل ذلك ما يشبع رغبات الحيوان السياسي الذي بقى منه. إلا أن هذا الإشباع أصبح؛ كما وصفه (جان مورانج) بعيداً عن أن يتحقق بمنطق العدالة الاجتماعية؛ حيث قال بصدد أزمة الحرية في أوروبا الغربية (إن شخصاً واحداً من ستة يحظى اليوم بفرصة العيش في إطار الديمقراطية الليبرالية).

- وأما على الصعيد الدولي فإن هذا العالم الحر نفسه يسعى جاهداً إلى منع قيام دولة القانون والمؤسسات في البلدان الأخرى ويتدخل لإجهاض التجربة الديمقراطية ويحتضن النظم الاستبدادية. وتنهض خارج أسوار العالم الحر حقيقة أساسية تفسر هذا الصراع المحتوم بينه وبين تيار التحرر والإصلاح والبناء في بلدان العالم الثالث[٤٢].

إن النظم الثقافية في آسيا وإفريقيا وحتى في أمريكا اللاتينية تختلف اختلافاً عميقاً عن تلك التي عرفتها المجتمعات الغربية حيث نمت ظاهرتان تاريخيتان متكاملتان: سيادة العقل الفردي من ناحية، واستلاب الفرد للسلطة من ناحية أخرى. إن الظاهرة الأولى تطرد جذرياً البعد الميتافيزيقي من تفكير الفرد، الوحدة

[٤٢] انظر: د. أحمد باسل نور الدين الرفاعي. الديمقراطية الليبرالية وأزمة حقوق الإنسان. مجلة الحقوق. سنة ٢٥. عدد ٢. يونيو ٢٠٠١م. ص٣٥١.

التكوينية للمجتمع السياسي، وتؤدي من ثم إلى تكريس الدولة تكريساً مطلقاً وصيرورتها هي الحقيقة الكبرى في وعي الفرد؛ وهو ما يقود عملياً إلى الظاهرة الثانية أي استلاب الفرد للسلطة وسقوطه في حمأة الخضوع الأساسي والجذري لها؛ وليس في اللغة تعبير أدق من تعبير (العبودية للسلطة) لوصف هذه الظاهرة التاريخية في حياة المجتمعات الغربية التي قادها تطورها التاريخي إلى الطور الديمقراطي الليبرالي الراهن. وما تزال هاتان الظاهرتان غريبتين على المجتمعات الأخرى، وعلى مجتمعات العالمين العربي والإسلامي بالدرجة الأولى، حيث ما يزال الوعي الفردي متجذراً في ثنائية الروح والمادة، وما يزال الفرد من الناحية الجوهرية بعيداً عن أن يذوب في الدولة أو يستلب للسلطة، وما تزال الدولة حقيقة نسبية خاضعة للتقييم الأخلاقي. لكن الفوضى العقلية والأخلاقية التي تسود اليوم هذه المجتمعات حرية بأن تعمى على هذه البنية التاريخية للفرد وتشكك فيها، وهي حرية أيضاً بأن تمنعها عن أن يكون لها تأثير حاسم في حياة هذه المجتمعات التي ضلت عن هويتها دون أن تفقدها[٤٣]. وإذا قدر لهذه الفوضى العقلية والاخلاقية أن تنجاب سحابتها الثقيلة واستطاعت هذه المجتمعات أن تسترد هويتها وعادت بنيتها النفسية إلى الفعل والتأثر فإن أنموذجاً أصيلاً من دولة القانون والمؤسسات سوف يقوم لديها مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن الأنموذج الليبرالي الغربي. وسوف تكون الحرية الأخلاقية للفرد هي أساس مثل هذا الأنموذج المنتظر الذي سوف يكون قوامه الثنائية الحقيقية للقانون والدولة؛ وهي ثنائية تمد القانون بفاعلية يستمدها من نور الوعي المستقل للفرد والجماعة ويحفظ بها الانسجام بين الحرية والسلطة الذي لا بد منه لازدهار حقوق الإنسان. ولا شك في أن مثل هذا الأنموذج لدولة القانون والمؤسسات لا يكون منافساً لأنموذجها الليبرالي الغربي فحسب بل إنه يكشف طبيعتها الحقيقية المناقضة لحقوق الإنسان الأصلية بل لحقوقه المادية نفسها ولحكم القانون ويزعزع مصداقيتها. وسوف يكون حرياً بأن يبتعث في المجتمعات الليبرالية الغربية تياراً جديداً من التفكير السياسي ومن الرؤية لحقوق الإنسان، تيار الحرية الحقيقية التي هي شيء آخر غير ما بشرت به الفلسفة الفردية التي قامت عليها الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وهكذا نستطيع أن نفهم عمق الصراع الذي يخوضه (العالم الحر) ضد مجتمعات العالم الثالث وضد مجتمعات العالم العربي والإسلامي بالدرجة الأولى. إنه وهو القوي سياسياً وعسكرياً وعلمياً، يخوض صراع البقاء ضد مجتمعات تهدده برغم

---

[٤٣] انظر: المرجع السابق. ص٣٥٢.

ضعفها الظاهر وضبابية التفكير التي تعيشها وبرغم أنها قد لا تكون على وعي كاف بماهية الصراع وأبعاده؛ إنه يدرك القوة الكامنة في هذه المجتمعات ويسعى جاهداً لإبقائها بعيدة عن هويتها. وما يسمى نظام العولمة هو أحدث الأسلحة للإجهاز على هذ العدو الكامن قبل أن يخرج من مكمنه وينزل إلى ساحة الصراع مسلحاً بالوعي[٤٤].

هذا وبالله التوفيق، سائلًا الله تعالى أن ينفع به العلم وطلابه والباحثين عن الحقيقة.

[٤٤] انظر: المرجع السابق. ص٣٥٢، ٣٥٣.